حديث صحافي خاص لوزير الاعلام السوري، أحمد اسكندر أحمد، حول القرار الإسرائيلي بضم هضبة الجولان، ومقومات السلام في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا أخرى [مقتطفات] * [1]

دمشق، [1982/2/1]

س– ما هو تعليقكم على تصريح شيسون أن فرنسا تعتبر قانون الجولان الإسرائيلي لاغياً ولكنها لا تعتبره تهديداً للسلام العالمي وعلى هذا الأساس لا يمكنها أن توافق على عقوبات ضد إسرائيل؟

ج– إن قول السيد شيسون متناقض، وكنا نود أن تبقى فرنسا التي قدرنا لها مواقفها السابقة، محافظة على سياستها التي أتبعتها منذ العدوان الإسرائيلي في حزيران عام 1967 حتى العهد الجديد وحتى الإدارة الجديدة في فرنسا، لأن القرار الإسرائيلي بضم الجولان هو أمر مخالف لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات المجتمع الدولي بخصوص الأراضي التي تحتل في حالة الحرب لقد دفعت إسرائيل المنطقة بقرارها إلى حافة الحرب وزادت من تعقيدات الموقف وألغت فرص السلام العادل والدائم والشامل، وأي تفجير للموقف في الشرق الأوسط هو بلا جدال تهديد للسلام والأمن الدوليين لأن المنطقة لا تهمنا نحن فقط وإنما تهم سائر الدول الأخرى.

س– ماذا تنتظر سورية من الجمعية العمومية في الأمم المتحدة، ما نفع الاجتماع التي دعت له مجموعة دول عدم الانحياز؟ هل تتوقعون قرارات مختلفة عن قرارات هيئة الأمم؟

ج– نحن نريد من هذا الاجتماع أن تتكاتف جميع الدول المؤمنة بالحرية والتقدم والسلام في العالم لاتخاذ العقوبات اللازمة ضد النزعة العدوانية التوسعية العنصرية لإسرائيل، وأن تنديد الدول – دول عدم الانحياز – ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول المنظومة الاشتراكية وجميع الأحرار في العالم بالقرار الإسرائيلي وبإسرائيل كدولة معتدية، إنما يعكس مزيداً من التفاؤل بالأمم المتحدة ويدفع بمزيد من النضال ضد محاولات القهر التي تريد الامبريالية الأمريكية والصهيونية فرضها على الأمة العربية وعلى شعوب العالم الثالث.

---

* **المصدر:** البعث، دمشق، 1982/2/2.

[1] أدلى السيد أحمد بهذا الحديث إلى مجلة "مونداي مورنينغ" اللبنانية والتي تصدر باللغة الانكليزية، وقد نشرته في عددها رقم 502 بتاريخ 1982/2/1.

ونريد من هذا الاجتماع تأكيد حقنا في أرضنا وتأكيد حقوقنا المغتصبة في فلسطين المحتلة. نحن شعب يريد السلام العادل والدائم والشامل ولقد أكدنا ذلك مراراً في المحافل الدولية وقلنا أن لهذا السلام مقوماته التي يحقق تنفيذها الابتعاد الكافي عن الاستسلام على طريقة السادات وبيغن.

هذه المقومات كانت ومازالت كما يلي..

1- الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية التي احتلت خلال عدوان حزيران [يونيو] 1967 بما في ذلك القدس العربية.

2- تأكيد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تقرير المصير وحتى العودة وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة فوق التراب الفلسطيني.

3- إنهاء حالة الحرب ما بين العرب وإسرائيل.

إن انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في مثل هذه الظروف إنما هي مناسبة جديدة نؤكد من خلالها مبادئنا في الحرية والسلام ونوضح للعالم أجمع أننا ونحن نؤمن بالسلام العادل ونسعى إليه لا نساوم على حق من حقوقنا ولا نفرط بذرة من تراب من أرضنا الوطني والقومي كما لا نفرط إطلاقاً بأي حق من حقوقنا في سائر الأرض العربية المحتلة. إن هناك مسافة كبيرة إلى أكبر حدود الكبر ما بين السلام الذي نريده وما بين الاستسلام الذي تسعى لفرضه علينا الامبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية. ونؤكد لهؤلاء الآن وفي كل وقت أن سورية القوية بنفسها، القوية بحزبها، القوية بشعبها، لا يمكن أن تتراجع عن مبادئها القومية ولا يمكن أن تجر إلى مواقع مناقضة لمبادئها. إننا نثق بأنفسنا كما نثق بمستقبلنا، نثق بأنفسنا لأننا نبني سورية الحديثة ونثق بمستقبلنا لأننا نسعى نحو هذا المستقبل سعي المناضلين الذين يمتلكون وضوح الرؤية وشجاعة التحرك نحو أهدافهم العادلة.

.....

س- قال الرئيس حافظ الأسد بأن الجولان لا يرد بقانون كيف ترى سورية إمكانية استرداد الجولان وبأية طرق؟

ج- الجزء الذي ما زال في الجولان هو كسائر الأرض العربية المحتلة الأخرى، احتل بالقوة يسترد بها والقوة لا تعني القوة العسكرية فقط وإنما تعني إلى جانب ذلك القوة الاقتصادية والسياسية وسورية كما ذكرت في بداية الحديث تبني نفسها جيداً وتسعى لتضامن عربي نضالي ضد الكيان الصهيوني وتتحرك سياسياً في مختلف المحافل الدولية وتحرير ما احتل من أرضنا هو الهدف. إننا نضع في اعتبارنا الأول ولدى كل خطوة نخطوها هدف تحرير الأراضي العربية المحتلة وليس من حقنا أن نتنازل عن هذا الهدف ولا يمكننا أن ننتازل عنه من أجل حاضر شعبنا

ومن أجل مستقبل أجيالنا لكي لا يعيش أبناؤنا في قهر الاحتلال آم تحت ذل الاستبعاد الامبريالي الصهيوني.

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/